

OMCT  
شبكة SOS ضد التعذيب

10  
عقد من العمل  
لمنظمة المنظمة  
لمناهضة التعذيب  
في تونس  
2011-2021

الدعم  
المجلد 2

السند  
sanad  
Centre de Conseil - OMCT  
مركز توجيه





# المحتوى

|    |   |
|----|---|
| 05 | 1. سند   الرعاية متعددة الاختصاصات والشاملة                   |
| 08 | 1.1 المساعدة الاجتماعية                                       |
| 10 | 2.1 الإدماج الاجتماعي والمهني                                 |
| 12 | 3.1 المساعدة النفسية  |
| 15 | 4.1 المساعدة الطبية   |
| 17 | 5.1 الاحاطة بالمستفيدين المحتجزين                             |
| 20 | 6.1 المساعدة القانونية  |
| 21 | 2. سند الحق   الاجراءات القانونية                             |
| 21 | 1.2 نشأة سند الحق   |
| 26 | 2.2 نشاط سند الحق في التقاضي في سياق الأزمات الصحية والسياسية |
| 26 | 2.2.1. التقاضي الجنائي لضحايا التعذيب: التعامل مع عدالة بطيئة |
| 31 | 2.2.2. التقاضي الإداري: مجال التجديد القانوني لسند الحق       |
| 34 | 3.2.2. قضايا العدالة الانتقالية: معركة طويلة الأمد            |
| 37 | 3.2 التقاضي وسيلة للمناصرة                                    |
| 39 | 3. آفاق جديدة للاحاطة   |

# إعادة البناء



# 1. سند

## الرعاية المتعددة الاختصاصات والشاملة

يشمل برنامج المساعدة المباشرة التابع للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في تونس، والمعروف باسم «سند»، مراكز اصغاء وتوجيه في الكاف وصفاقس مع مكتب تنسيق في تونس العاصمة. عندما تم تركيز سند سنة 2013، لم يكن هناك هيكل مماثل آخر في تونس. تعين على اعضاء فريق سند أن يكونوا مبدعين في مراعاة السياق المحدد والمتطور بالشراكة مع الجمعيات المختصة والإدارات العمومية. يعكس هذا المنوال انفرادية البرنامج من حيث رعاية ضحايا التعذيب وسوء المعاملة في تونس. يتكون كل مركز من منسقة اجتماعية ومنسقة قانونية.

إذا كان معظم المستفيدين من برنامج سند يعانون ظروفًا اجتماعية صعبة ويأتون من مناطق وأحياء محرومة، يجب أن نلاحظ أن الوضع الاجتماعي للضحايا في السنتين الماضيتين لا يرتبط بالضرورة بعدم الاستقرار الاقتصادي أو مكان الإقامة. إذ لا يقتصر العنف البوليسي على فئة اجتماعية محددة، إذ يستنتج سند أن العنف المؤسسي يمكن أن يؤثر على أي شخص بغض النظر عن وضعه يمكن أن يؤدي إلى حالة غير مستقرة بسبب فقدان وظائفهم أو عدم القدرة على العمل. ينطبق هذا بصفة خاصة على الأشخاص الخاضعين لتدابير المراقبة الإدارية، حيث 90 في المائة من المستفيدين ليس لهم شغل قار.

يتصل المستفيدون ببرنامج سند إما بناء على نصيحة مستفيدين آخرين، أو عن طريق الشركاء في المجتمع المدني، أو من خلال الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، أو لأن فريق سند يطلع على شبكات التواصل الاجتماعي ويتوجه مباشرة إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة.

### حسن الاستقبال



عندما يتأكد فريق سند من تعرض الضحية الى احدى الانتهاكات التي تندرج ضمن نطاق عمل المنظمة، يتم استقبال الضحية او من ينوبها في كنف الاحترافية، مع الاخذ بعين الاعتبار للآثار الناجمة عن الصدمات التي تعرضت اليها. يقدم فريق سند طريقة عمل المراكز وطبيعة الخدمات المتوفرة للضحية، مع مراعاة حالة الخوف والشعور بعدم الامان الذين يمتلكان هذه الاخيرة. يظهر اعضاء الفريق التعاطف اللازم مع ضحايا التعذيب و/او سوء المعاملة، لكن هذا لا يمنعهم من توضيح نطاق وحدود تدخل سند، في حال تبين ان الشخص لا يدخل في مجال عمل سند، يتم توجيهه، عند الضرورة، الى المنظمات المختصة.

### خطة تدخل خاصة



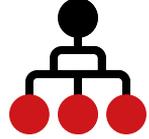
لكل مستفيد خطة عمل خاصة تحدد حسب مقاسه، تكون قائمة على احتياجاته وتأخذ بعين الاعتبار وضعيته الاجتماعية والاقتصادية وتداعيات الانتهاك على افراد عائلته واقاربه. يتم استشارة المهنيين والاختصاصيين المتدخلين قبل وضع خطة العمل، التي تكون بدورها قابلة للتغيير والتحديث حسب التطورات او الصعوبات التي يمكن ان تستجد.

### مرافقة فردية



يرافق فريق سند المستفيدين، وفق خطة العمل، لدى الادارات العمومية و/او الجمعيات والمنظمات المختصة و/او المهنيين المتدخلين في المساعدة. المرافقة على المدى البعيد يمكن ان تكون ضرورية في بعض الاحيان، لان آثار التعذيب جدية ومتعددة ودائمة، ولان امكانية ظهور احتياجات جديدة خلال مسار الدعم واردة. من جهة اخرى، يحتاج المستفيدون المنتمون الى الفئات الهشة، كحاملي الاعاقة والنساء والاطفال والمسنين، الى مرافقة ومتابعة أقرب.

## التنسيق مع مختلف المتدخلين



لضمان توفير مساعدة شاملة وذات جودة، يتعامل سند مع عدد من المهنيين الملتزمين. في هذا الإطار، تكونت شبكة من المحامين الملتزمين وهي على ذمة سند لدراسة الملفات القانونية للمستفيدين ومرافقتهم امام العدالة. يتعامل ايضا فريق سند مع مهنيين صحيين، كالأطباء والاطباء النفسيين، ومع اخصائيين نفسيين واخصائيين اجتماعيين، حيث تتكفل جمعية «اخصائيوون النفسانيين العالم – تونس» بالمساعدة النفسية في كنف الحرفية والسرية. كما يعمل سند بالتنسيق مع الادارات العمومية كمراكز الدفاع والادماج الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، والمستشفيات العمومية، والهيئة العامة للسجون والاصلاح، والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب. وفي هذا السياق، نجح سند في تطوير علاقات شراكة وتعاون مثمرة مع جمعيات مختصة بجمعية «اخصائيوون النفسانيين العالم – تونس» والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان وجمعية «بيتي» والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي وجمعية «دمج» وILF تونس.

## متابعة مستمرة



يحرص فريق سند على التواصل بصفة منتظمة مع المستفيدين وكل المتدخلين في عملية الدعم والمساعدة، حتى يتمكن من تقييم استراتيجيات التدخل ويدخل التغييرات والتحسينات الضرورية لتوفير أحسن الخدمات. ويعتمد الفريق على العديد من ادوات التقييم الكمي والنوعي بهدف الحصول على نتائج ملموسة من شأنها ان تساعد الضحية وعائلتها على تجاوز مخلفات الصدمة وتسهل عملية الادمماج الاجتماعي.



## 1.1. المساعدة الاجتماعية

أدت جائحة كوفيد-19 في بداية سنة 2020 والحجر الصحي الشامل الذي عقب ذلك إلى اضطراب المعايير والمقاييس الاجتماعية والمهنية. مما جعل فريق سند يكيف أساليب عمله حسب هذه المستجدات وذلك من خلال تقديم المساعدة عن بعد لتلبية احتياجات المستفيدين بالتعاون مع شركائه سواء كانوا مهنيين أو مؤسسات عمومية أو جمعيات متخصصة.

أدت الأزمة الصحية إلى تفاقم مظاهر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المترسخة في المجتمع التونسي. وقد شجع تدهور الظروف المعيشية لأغلبية المواطنين والمواطنات على تشكيل حركات احتجاج اجتماعي مهدت الطريق لتغيير النظام السياسي من خلال اعلان التدابير الاستثنائية في 25 جويلية 2021.

في هذا السياق الصعب عملت المنسقات الاجتماعيات لبرنامج سند. فهن يشكلن حجر الزاوية للمساعدة متعددة الاختصاصات، ويضمن تنسيق التدخلات مع مختلف الهياكل الاجتماعية العمومية والجمعياتية.

خلال سنتي 2020 و2021، تمكن برنامج سند من الحصول على عشرة بطاقات علاج للمستفيدين في المستشفيات العمومية، إضافة إلى ثلاث منح مالية قارة للمستفيدين الذين ليس لديهم دخل. جاءت هذه التدخلات بالتنسيق مع مختلف الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية مثل الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية في جندوبة وسوسة وصفاقس وتونس 1 وتونس 2. والغرض من تسهيل هذه المساعدات التي توفرها الدولة هو التخفيف ولو نسبيا من هشاشة عدد كبير من الأشخاص، من كبار السن غير المتزوجين، أو الآباء، أو زوجات السجناء، أو ربات أسر خاضعات لإجراءات المراقبة الإدارية. حيث يعيش هؤلاء الرجال والنساء أوضاعا صعبة نتيجة مختلف مظاهر التعذيب. بالإضافة إلى تسهيل الحصول على المساعدات القارة، رافقت المنسقات الاجتماعيات في سند أيضا سبعة مستفيدين للحصول على المزيد من اعانات ظرفية ومنح مالية بمناسبة جائحة كوفيد-19 التي يقدمها الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي والإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية في جهاتهم.

ان حصول المستفيدين على المساعدات التي توفرها الدولة مسألة ذات أهمية قصوى لأنها تلبية لهم حاجياتهم الاولية. ففي بعض الأحيان، يجب انتظار استكمال المساعدة الاجتماعية قبل أن يتمكن المستفيدون من إعادة بناء أنفسهم وبدء حياة جديدة

كان مراد مراهقاً عندما أُلقي عليه القبض خلال الانتفاضة الشعبية لجانفي 1984. عذب وسجن لأكثر من 13 عاماً، وعانى لفترة طويلة من التهميش واللامبالاة بعد إطلاق سراحه. بناءً على توجيه المنسقة الاجتماعية لسند وبدعم منها، قام مراد بإجراءات إدارية للحصول على دفتر علاج مجاني ومنحة مالية قارة من الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية. لقد تحصل على هذه المساعدات عن طريق التعاون الطويل الأمد بين برنامج سند والإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية. وتجاوز أثر هذه المساعدات الجانب المالي. حيث عبر مراد قائلاً إنه **«للمرة الأولى، احسست بشعور المواطنة»**. واليوم، أصبح أكثر اقتناعاً بأنه سيتمكن قريباً من الحصول على عمل قار بفضل توجيه ومرافقة سند.

في أواخر سنة 2018، تعرض سالم، وهو صاحب مطعم يبلغ من العمر 60 عاماً، للاعتداء عنيف من قبل عون شرطة رفض دفع ثمن وجبته. واضطر هذا الأب لثلاثة أطفال قصر في ذلك الحين إلى التوقف عن العمل بسبب الأضرار الجسدية والنفسية الخطيرة للاعتداء. وجدت الأسرة نفسها في وضع صعب. بالإضافة إلى رعايته الطبية والنفسية، ساعد فريق سند سالم في الحصول على بطاقة علاج مجانية ومنحة مالية قارة من الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية. وبفضل هذا التمشي، شعر سالم بأنه جزء من المجتمع مرة أخرى: **«الآن استعدت كرامتي في وطني»**

## التشبيك: أداة لتعزيز الرعاية متعددة التخصصات

في إطار نهجه التشاركي، بدأ سند في شهر فيفري 2021، في تحديد للمؤسسات العمومية والجمعيات الناشطة في مختلف الجهات التونسية. والهدف من ذلك هو تطوير شبكة سند في مجال الاحاطة بالمستفيدين لتقديم مساعدات ذات جودة تلبى احتياجاتهم، بالتعاون مع الشركاء المحليين. تستخدم هذه الشبكة أيضا لتجميع الموارد، ولا سيما في جهات البلاد (خاصة في الجنوب والوسط)، وذلك بمخاطبة جميع الشركاء من القطاع العام والجمعيات الذين يقدمون خدمة أو أكثر، فضلا عن الرعاية الطبية والمساعدة القانونية والخدمات النفسية والاجتماعية والتكوين المهني والايواء. لدينا الآن خارطة شاملة للخدمات الفاعلة والمتوفرة لضحايا التعذيب وسوء المعاملة.



### 2.1. الإدماج الاجتماعي والمهني

لا يزال الحصول على المساعدة الاجتماعية مقتصرًا على الأشخاص الذين يستوفون معايير معينة ومحددة من وزارة الشؤون الاجتماعية. ولا يشمل ذلك المستفيدين من الشباب القادرين على العمل. لذلك تشعر المنسقات الاجتماعيات بالقلق عليهم وعلى أسرهم. حيث في سنتي 2020 و2021، اتصل 68 مستفيدا جديدا تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاما بسند. أغرق التعذيب هؤلاء الشباب في حالة من الضيق والعجز الشديدين. فمن الصعب عليهم أن يستعيدوا إحساسهم بالأمن وأن يستثمروا في المستقبل. لهذا السبب يقدم سند مساعدة متعددة الاختصاصات ومتكاملة بين المتابعة النفسية والمتابعة الطبية والمتابعة الاجتماعية. يساعد هذا التكامل المستفيدين على التغلب على الصعوبات التي يواجهونها حتى يتمكنوا من العثور على عمل أو الاحتفاظ به. وعملت سند على مساعدة المستفيدين أو عائلاتهم على اكتساب المهارات من خلال التكوين المهني من أجل تلبية احتياجاتهم الاقتصادية. تضع سند المستفيد في جوهر التدخل في نهج تشاركي. وتقدم الرعاية له ومعه.

يدعم فريق سند دمج المستفيدين في مسالك الدولة من خلال تعزيز التعاون المؤسسي لضمان استدامة برنامج التكوين والإدماج المهني. تعاون سند قبل الأزمة الصحية، مع مراكز التكوين والتعلم العمومية في مجالات مختلفة مثل الميكانيك والتجميل والمرطبات. كما تعاون سند مع مؤسسات التمويل الصغرى مثل بنك التضامن أو أندا لتنفيذ مشاريع لمستفيدين اثنين سنة 2019. ومع ذلك، فإن آثار هذا التعاون لا تزال محدودة بسبب إغلاق سوق الشغل في جزء كبير منه بسبب الجائحة، وعدم التطابق بين عروض التكوين ومواطني الشغل التي يطمح إليها المستفيدون. على سبيل المثال، لم تقدم مراكز التكوين العمومية التدريب على تصنيع منتجات

النظافة والتنظيف التي تحظى بشعبية لدى المستهلكين التونسيين منذ بداية الأزمة الصحية، ولا تضع الدولة تجديد الدورات المهنية وتنويعها ضمن أولوياتها. فالقطاع مشبع بالفعل، ومع ذلك، قام فريق سند سنة 2020 بدمج امرأتين (ضحية مباشرة وضحية غير مباشرة، زوجة سجين) في تكوين مهني على تصنيع منتجات النظافة والتنظيف في مركزين خاصين، أحدهما في تونس والآخر في سيدي بوزيد.

وقد ساعدت علاقة التعاون والتكامل التي تمكن سند من اقامتها مع شركائه من المؤسسات العمومية و الجمعيات، في العمل على الحد من عزلة المستفيدين. حيث يلقى العديد منهم رفضا من محيطهم لأنهم قضاوا بعض الوقت في السجن أو لأنهم يجدون صعوبة في التعامل مع صدمتهم. وتعتبر النساء ضحايا بصورة خاصة لظاهرة رفض الأسرة. وأتاح التعاون مع جمعية «بيتي» وجمعية «أمل للأم والطفل» لخمسة مستفيدات من برنامج سند إجراء تكوين مهني.

احتجز إلياس سنة 2017، وعذب أثناء فترة ايقافه لدى الشرطة، ثم تعرض لسوء المعاملة في السجن. طلبت زوجته نهلة مساعدة سند لتحسين ظروف سجن زوجها. كانت نهلة في وضع مالي صعب، حيث لم يعد زوجها قادرا على اعالتهم، اقترح سند عليها خطة إدماج حتى تتمكن من استعادة استقلالها الاقتصادي. تابعت نهلة دورة في التكوين المهني في مجال تصنيع منتجات النظافة، ويرافقها سند الآن في إعداد مشروعها المهني. **«اليوم، أنظر إلى الحياة بشكل مختلف ولا أستطيع الانتظار لبدء مشروع الجديد».**

التاس

لا يزال تمويل المشاريع يشكل تحديا. حيث تطلب وكالات التمويل الصغرى التابعة للدولة في اختيارها للملفات، بمستوى تكوين معين للمتفيعين من التمويل، في حين أن المستفيدين من برنامج سند لا يحملون عموما شهادات جامعية. وغالبا ما يستهدف التمويل العمومي قطاعات محددة مثل المستثمرين الشباب والفلاحين.

يدرك فريق سند هذه التحديات ويواصل تعزيز التعاون مع مؤسسات التكوين والتدريب العمومية. كما تدعم سند مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين المهني والتشغيل إلى إدماج ضحايا التعذيب وسوء المعاملة على نطاق أوسع وأكثر كفاءة في المجالات المهنية التي تعتبر أساسية للنجاح في عملية بناء حياتهم.



## 3.1. المساعدة النفسية

إذا لزم الأمر حسب الاحتياج، يوجه فريق سند المستفيدين إلى أخصائيين في الطب النفسي وهم عادة شركاء البرنامج و المتمثلة في جمعية أخصائيون نفسانيون العالم الجمعية الشريكة فرع تونس « PDM-T » التي تقدم الدعم المتخصص والعميق من خلال الاستشارات الفردية والجماعية والعائلية. يعمل اثنا عشر أخصائياً نفسياً متمرساً في جميع أنحاء الجهات التونسية ويرافقون الضحايا في رحلتهم التأهيلية. وفي العامين الماضيين، تلقى 59 مستفيداً من سند متابعة سريرية، التي كانت في بعض الحالات على المدى الطويل بسبب العنف الذي تعرض له المستفيد، مع إجراء 754 جلسة فردية، و10 جلسات جماعية، وتسع جلسات علاج أسري.

ويعاني هؤلاء الضحايا من الصدمة والمخالفات النفسية. وقد أضيف إلى ذلك مؤخرًا شعور بالعزلة بسبب الجائحة والإجراءات التي اتخذتها السلطات لوقفها، كما هو الحال مع نوال:

تعرضت نوال للتعذيب سنة 2016. كانت في المنزل مع زوجها وابنتها البالغة من العمر ثلاث سنوات عندما اقتحم 25 من اعوان الشرطة، بمن فيهم اعوان فرقة مكافحة الإرهاب، منزلهم. بعثر الضباط أثاث المنزل وأهانوا نوال وزوجها وهددوهم واعتدوا عليهما جسدياً، وصوبوا مسدساً نحو وجه ابنتهما الصغيرة. وفي نهاية المطاف أخذوا معهم الزوجين تاركين ابنتهما وحدها مع الجيران. وأثناء الايقاف، جردت نوال من ملابسها وتعرضت للضرب. واستمر العنف أثناء الايقاف في مركز الشرطة التابع للمدينة. واتهمت نوال بالانتماء إلى جماعة إرهابية. كانت تسمع زوجها يصرخ ويئن تحت التعذيب في غرفة أخرى. لقد كانت مرعوبة لخمها أحد الاعوان وركلها حتى أغمى عليها. وعندما استعادت وعيها، استجوبها اعوان الشرطة. وانتهى بها الأمر بالتوقيع على اعتراف تحت الإكراه. ثم نقلت إلى بوشوشة مع مجموعة أخرى

نوال

من المتهمات. وهناك، اصطف الرجال المحتجون أمام زوجاتهم العاريات تقريبا لإذلالهم. لم تتعرف نوال على الفور على زوجها، لان ملامح وجهه كانت غير واضحة. وبعد فترة وجيزة، عزلت نوال في غرفة اين تعرضت للعنف من قبل عونه، متهمه إياها بقتل اعوان الشرطة في بن قردان ثم حضر احد الاعوان واعتدى عليها بالعنف على مستوى البطن. وفي اليوم التالي نقلتها الشرطة إلى المستشفى حيث أدركت أنها أجهضت للتو بسبب العنف الذي تعرضت له. أمضت نوال شهرا في الايقاف التحفظي وأطلق سراحها بعد الحكم بحفظ جميع التهم. وبمجرد إطلاق سراحها، تم تسجيلها على قائمة الأشخاص الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية وتعرضت لمضايقات الشرطة التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. أصبحت العواقب النفسية والاجتماعية لهذه المضايقة عميقة جدا. وفي هذا السياق، اتصلت نوال بسند: **«في سند، كنت أبحث عن القليل من النور لرؤية نهاية النفق، أنا على وشك الانهيار وقلقة من انعكاسه على ابنتي»**. ساعد سند ومنظمة PDM-T نوال على الاستفادة من مختلف البرامج العلاجية بين المتابعة الفردية وحصص مجموعة الدعم المتكونة من العنصر النسائي اللواتي مررنا بنفس التجربة. شعرت نوال ببعض من السكينة نتيجة لهذه العلاجات. واليوم تشعر بأنها أقوى وقادرة على التعامل مع مضايقات الشرطة التي لا تزال تثقل كاهلها. هذه خطوة أولى على طريق الشفاء الذي قد يدفعها يوما ما إلى تقديم شكوى ضد معذبيها بدعم من الفريق القانوني لبرنامج سند الذين يساعدونها بالفعل في الطعن في تدابير المراقبة الإدارية التي تتعرض لها. كما يحرص سند على مساعدة نوال على جبر المخلفات المادية الناجمة عن الاعتداءات. وتلقت رعاية طبية (تحاليل، والتصوير بآلة السكاير، والتصوير بالرنين المغناطيسي) وجلسات علاج طبيعي لمدة شهرين بسبب مشكلتها الصحية المتعلقة بالمفاصل نتيجة التعذيب. وبفضل الدعم المالي للبرنامج، تمكنت نوال من شراء الحزام الطبي الأساسي حتى تتمكن من استئناف أنشطتها المعتادة.

يبدل سند كل جهد ممكن لدعم المستفيدين المصنفين و الذين يعانون من قيود على حريتهم ومضايقات الشرطة المستمرة. وهؤلاء الأشخاص عموماً في وضع حرج للغاية، ولا سيما لأن مراقبة الشرطة تمنعهم من العثور على شغل أو الاحتفاظ به. وفي شهر أفريل 2021، اعد فريق سند مجموعة دعم للعلاج النفسي متكونة من ثماني مستفيدات يعانين من مخلفات لا توصف للتدابير التقييدية. ويقوم هذا العلاج الجماعي المبني على التبادل المستمر للتجارب والقصص بتحفيز المستفيدات على استعادة حياتهن.

وقد ل لاحظ سند، على مدى سنوات خبرته في الاتصال بضحايا التعذيب وسوء المعاملة، أن الآثار النفسية والأضرار التي لحقت بغالبية المستفيدين لها تأثير أكبر على حياتهم من الآثار الجسدية التي يمكن أن تتضاءل بل وتختفي بمرور الوقت. الصدمة النفسية تظل عالقة وتتطلب الاطاحة والمرافقة النفسية المستمرة. فغالباً ما تعطي المحاكم التونسية أهمية ضئيلة للآثار النفسية والحاجة إلى تعويض الضحايا. ويعمل سند مع جمعية اخصائيون نفسانيون العالم – تونس من اجل اعطاء هذا الجانب قيمته القانونية عن طريق سند الحق.

هذه هي قصة فؤاد الذي عانى من اثار نفسية جسيمة بعد سجنه لمدة ثمانية أشهر في قضية حق سنة 2020. وعند إطلاق سراحه من السجن، طلبت شقيقته المساعدة من سند متأثرة بانغلاق شقيقها في عزلة. حيث واجه فؤاد صعوبة خلال المقابلات الأولى، في سرد أحداث العنف والمضايقات اليومية التي تعرض لها داخل السجن. تولى عن عمله، الذي يحبه كثيراً لكنه لم يعد قادراً على القيام به بشكل صحيح بسبب فقدان البصر الجزئي الناجم عن الاعتداءات الجسدية. وفي إطار رغبة فؤاد إعادة بناء شخصيته، تلقى هذا الاخير مرافقة مكثفة ومستمرة من أخصائي نفسي من منظمة PDM-T. وفي الاثناء وفر برنامج سند الرعاية الطبية و المساعدة القانونية وهو ما خفف من قلقه بشأن وضعه المالي الهش بعد إطلاق سراحه. وفي بداية شهر سبتمبر 2021، اقترح سند عليه الخضوع للاختبار النفسي لتقييم اثار التعذيب الذي تعرض له وفقاً لبروتوكول اسطنبول. لم يتردد فؤاد حتى مع معرفته بأنه سيضطر إلى سرد قصته المؤلمة خلال مقابلات جديدة مع الاخصائي النفسي لمنظمة PDM-T المسؤول عن التقييم



## 4.1. المساعدة الطبية

قدم سند منذ انشائه الرعاية الطبية إلى 132 مستفيدا يعانون من الآثار الجسدية للتعذيب أو سوء المعاملة. ولضمان حصول الجميع على الرعاية الطبية اللازمة، عمل سند على دعم احوال الضحايا الى المؤسسات العمومية مع الاجوء بشكل استثنائي للمرافق الصحية الخاصة وفقا لاحتياجاتهم الطبية. تعاون سند منذ بداية سنة 2020، مع مستشار طبي سهل من خلال خبرته وشبكته المهنية وصول المستفيدين إلى خدمات المستشفيات العمومية.

ولكن ظهور جائحة كوفيد 19 أجبر نظام الصحة العمومية التونسية على الدخول في مرحلة طويلة من التعايش مع الفيروس. حيث عانت اقسام طبية بأكملها من الاكتظاظ ابن تجاوز عدد المرضى الذين أصيبوا بالفيروس قدرة استيعاب المستشفيات. فأتى ذلك مباشرة على استمرارية المتابعة الطبية التي يقدمها سند لمستفيديه في المستشفيات الحكومية، مما أدى إلى تأجيل مواعيدهم الطبية. فلجأت المنسقات الاجتماعيات إلى الهياكل الصحية الخاصة لضمان الرعاية الطبية الجيدة لهم ولأسرهم خاصة الذين هم في وضعيات هشة.

تمكنت 19 ضحية في سنة 2020، من الاستفادة من العمليات الجراحية، وطب الأسنان، وجلسات إعادة التأهيل، وشراء الأدوية، واجراء مختلف الفحوص الطبية، وتحصل في العام الموالي، 15 مستفيدا على مساعدة طبية مماثلة.

وهكذا، في شهر أفريل 2020، ساعد سند امرأة حامل شابة على إنقاذ جنينها في حالة طارئة في عيادة خاصة. حيث تعرضت سابقا للإجهاض بسبب الاعتداءات الجسدية المتكررة التي قام بها اعوان الشرطة عند مدهمتهم منزلها للبحث عن زوجها الخاضع لإجراءات المراقبة الادارية التعسفية. تمكنت هذه المرة من الحفاظ على رضيعها جنينها وتلقت الدعم النفسي اللازم بعد العملية الجراحية لمدة شهر.

عندما جاء مراد إلى سند، كان يحمل آثارا جسدية بليغة، تشهد على التعذيب الذي تعرض له أثناء احتجازه لدى الشرطة سنة 1984 وخلال فترة سجنه لمدة 13 عاما. كانت أظافره مقطوعة وأسنانه مكسورة. ولكن بفضل دعم سند، تمكن مراد، سنة 2020 من الاستفادة من

مراد

العديد من التدخلات الطبية من قبل متخصصين في طب الأسنان وطب العظام في المستشفى العمومي أو في القطاع الخاص. وهكذا استعاد مراد حرمة اليدوية، وهي خطوة أساسية في إعادة تأهيله النفسي.

في أوائل سنة 2020، طرقت سالم باب سند، بعد نحو عامين من تعرضه للضرب على يد عون شرطة في مطعمه. كان مرهقا جسديا ومصدوم نفسيا، وفي حالة من عدم الاستقرار الشديد لأنه لم يعد قادرا على العمل. وفر له برنامج سند الرعاية لدى أطباء العيون والعظام والأسنان. يرى سالم أن تركيب طقم أسنان ساعده على أن يولد من جديد.

وأخيرا، من أجل ضمان استمرارية توفير الأدوية رغم قيود الجولان خلال فترة الحجر الصحي، قام سند بشراكة مع صيدلية في وسط تونس العاصمة، ليتمكن المستفيدون من الذهاب إلى الصيدلية بوصفاتهم الطبية وتلقي أدويتهم دون الحاجة إلى الدفع.



## 5.1. الإحاطة بالمستفيدين المحتجزين

يعتبر الحق في الحصول على الرعاية الطبية في السجن جزءاً لا يتجزأ من الحقوق الأساسية. وقد تم تعزيز التعاون الوثيق على مر السنين بين برنامج سند والهيئة العامة للسجون والإصلاح لتحسين ظروف الاحتجاز. فمن خلال اللقاءات الدورية المنتظمة، تنقل سند إلى التفقدية العامة للهيئة العامة للسجون والإصلاح شواغل ومطالب أسر المساجين فيما يتعلق بحالتهم الصحية العقلية والبدنية أو العنف الذي يمكن أن يلحق بهم في السجن.

وتقوم الهيئة العامة للسجون والإصلاح بمتابعة مباشرة مع إدارات المؤسسات الإصلاحية المعنية من أجل إعلامها بطلبات الحصول على الرعاية أو النقل إلى سجن آخر، أو متابعتها نفسياً، أو نفسانياً أو تقديم شكاوى تتعلق بالتعذيب أو سوء المعاملة التي يتعرض لها المساجين.

في إطار عمل سند، تم تلقي عديد الاشعارات من قبل عائلات بشأن أقرارها المحتجزين، وهو قلق تفاقم مع الأزمة الصحية، فقد منعت إجراءات منع الجولان الأسر من زيارة أقرارها المحتجزين. وبالتعاون مع أخصائيون نفسانيون العالم والهيئة العامة للسجون والإصلاح، أطلق برنامج سند مبادرة مبتكرة لتخفيف التوتر المتعلق بالحجر: حيث تم إنتاج شريط فيديو توعوي موجه للمساجين ظهر فيه كمال التواتي، وهو ممثل تونسي شهير، يتحدث فيه بأسلوب فكاهي عن التأثير النفسي للحجر وأهمية إجراءات التباعد الاجتماعي، وهي رسائل أعدّها الأخصائيون النفسيون لجمعية T-PDM. ويعرض شريط الفيديو بانتظام في جميع السجون.

وفي سنة 2020، استفاد 20 سجيناً و27 آخرين سنة 2021 من المساعدة التي يوفرها برنامج سند. وفي بعض الحالات، استفاد أقرارهم المقربون أيضاً من المتابعة المتعددة التخصصات (النفسية والاجتماعية والتربوية، أي تسهيل نفاذ أطفال السجناء إلى الدراسة) وفقاً لاحتياجاتهم التي يقيمها برنامج سند. وتعود جذور هذه المتابعة الشاملة إلى الاقتناع بأن طريق إعادة بناء شخصية الضحية يشمل محيطه، أي الضحايا غير المباشرين.

نسرين هي زوجة قيس، المسجون منذ سنة 2017 للاشتباه في تورطه في قضية ذات صبغة ارهابية وتعرض لسوء المعاملة في السجن، ومن عدة عمليات نقل من سجن إلى آخر. تعاني نسرين من احتجاز زوجها بدورها يتعين عليها أن تعتني بابنتها (خمسة وسبع سنوات) بمفردها، دون أن يكون لها دخلا قارا. كما أنها تعاني من العزلة الاجتماعية لإحدى ابنتها «أنس». كانت نسرين مشوشة ومكتئبة تماما عندما اتصلت ببرنامج سند سنة 2020. قدم سند الرعاية المدروسة خصيصا لاحتياجات الأسرة، بما في ذلك مراقبة ظروف احتجاز قيس وأعدّ خطة لمساعدة الأم وابنتها على التغلب على الآثار النفسية الناجمة عن احتجاز الزوج. وقد وجد سند روضة أطفال لأنس وحرص على أن تأخذ في الاعتبار صعوبات التنشئة الاجتماعية للفتاة الصغيرة. وهي الآن في السادسة من عمرها، وقد بدأت في الانفتاح على العالم الخارجي وعلى غيرها من الأطفال في سنها وتشارك في الأنشطة الجماعية كما تحسنت ظروف سجن قيس نتيجة التنسيق الذي قام به برنامج سند مع تفقدية الهيئة العامة للسجون والإصلاح. توقف قيس عن الإضراب عن الطعام وتمكن من الحصول على الرعاية الطبية اللازمة. سمح تحسن وضع ابنتها وزوجها لنسرين باستعادة الأمل وإيجاد شغل.

**«لقد كنت أواجه دوامة نفسية واقتصادية ومالية منذ سجن زوجي، ولكن بفضل الدعم والمرافقة الذي وفرهما لي برنامج سند، أصبح لدي نوعية حياة أفضل تمكّني من التخطيط لمشاريع تهم حياة ابنتي».**

تم إيقاف إلياس سنة 2017، وتعرّض للتعذيب أثناء احتجازه لدى الشرطة، ثم تعرض لسوء المعاملة في السجن. طلبت زوجته نهلة مساعدة من سند لتحسين ظروف احتجاز زوجها. عمل فريق سند على ضمان إجراء عملية جراحية طارئة لإلياس لإنقاذه من التعرض لإعاقة شديدة في حالة عدم تلقيه الرعاية قام برنامج سند بالتكفل بنفقات تنقل نهلة لزيارة زوجها المحتجز في ولاية أخرى بشكل منتظم.

أصيب عدد من أفراد نفس العائلة خلال مدهامة الشرطة لمنزلهم سنة 2018. وأثناء البحث عن ابن غائب عن العائلة، استخدم الاعوان القوة المفرطة أثناء المدهامة، واعتدوا على أفراد العائلة الحاضرين وتم إيقاف سامي، أحد الأبناء الحاضرين. اتصلت العائلة ببرنامج سند من أجل الدعم القانوني والطبي لسامي الذي دخل في إضراب عن الطعام في السجن. وتمكّن البرنامج من تمكين الشاب من الحصول على الرعاية الطبية في السجن. أوقف هذا الأخير إضرابه عن الطعام. كما قدم فريق سند المساعدة النفسية للعديد من أفراد الأسرة في المنزل، بالتعاون مع جمعية PDM-T. وتمكنت الأسرة من تجاوز الصدمة النفسية الناجمة عن الاعتداء. كذلك قدم سند المساعدة القانونية لجميع أفراد الأسرة الذين حوكموا على استخدامهم المزعوم للعنف ضد أعوان الشرطة أثناء المدهامة. وفي نهاية المطاف، أطلق سراح سامي بينما حكم على والدته وشقيقته بعدم سماع الدعوى في شهر ماي 2021.



## 6.1. المساعدة القانونية

يواصل برنامج سند دعم ومرافقة مستفيديه في طريق السعي إلى تحقيق العدالة أمام مختلف الجهات القضائية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم سند الحق 17 شكوى تتعلق بالتعذيب أو سوء المعاملة، وتكفل بثلاث وعشرين (23) حالة جديدة فتحت فيها تحقيقات قضائية عقب الشكاوى التي قدمتها الضحية أو بعد وفاة الضحية في ظروف مسترابة. ومن بين الشكاوى الأربعين، توجد ثماني قضايا انتقامية استهدفت مستفيدين من سند من أجل «هضم جانب موظف عمومي» دفعتنا هذه العقوبات إلى التفكير في إجراءات استراتيجية أكثر للسماح بتحديد ممارسات التعذيب في تونس من خلال التقاضي الاستراتيجي لزيادة فرص الحصول على تحقيق فوري ونزيه ومحاكمة عادلة. تجدر الإشارة إلى أنه وخلال الفترة ما بين 2020-2021، لم يتحصل سند على أي إدانة سواء على أساس الفصل 101 من المجلة الجنائية (العنف الذي يرتكبه موظف عمومي) أو على أساس الفصل 101 مكررا من المجلة الجنائية (التعذيب). ومن ناحية أخرى، أصدرت المحكمة الإدارية 10 قرارات إدارية (من أصل 13 مطلبا تم تقديمها في شهر جويلية 2020) لصالح المستفيدين من سند المسجلين بقائمة الأشخاص الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية. وصدر 22 قرارا إداريا آخر لصالح المهاجرين المحتجزين تعسفا في مركز الوردية تم تقديمها بالتعاون مع الجمعيات الشريكة والمحامين، بدأ سند الحق إجراءات التقاضي أمام المحكمة الإدارية.

كما واصل سند رصد ملفات عديد المستفيدين في إطار العدالة الانتقالية. وقامت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالحق الشخصي « في سبع ملفات رمزية أمام الدوائر المختصة في العدالة الانتقالية.

من ناحية أخرى فإن فريق سند يناقش بطريقة دورية ومنتظمة ملفات المستفيدين المحتجزين أو المسجونين مع التفقدية العامة للهيئة العامة للسجون والإصلاح بهدف التعامل مع شكاوى المستفيدين المحتجزين.

ويرافق سند كذلك العديد من مستفيديه عند حصولهم على الوثائق الإدارية أو الحالة المدنية مثل بطاقات التعريف أو البطاقة عدد 3 أو جوازات سفرهم. خلال سنتي 2020 و2021، تمكن تسعة مستفيدين من استرداد وثائقهم. إذ يرسل سند وزارة الداخلية، ويعمل على أن يرافق المستفيد محام من الشبكة في مراكز الشرطة في حالة استدعائه كما يعتمد على التقاضي، بما في ذلك تقديم الطعون أمام المحكمة الإدارية.

# 2. سند الحق الإجراءات القانونية



## 1.2. نشأة سند الحق: مجموعة العمل القانونية لبرنامج سند

رافق برنامج سند منذ إنشائه سنة 2013 مئات ضحايا التعذيب وسوء المعاملة في سعيهم لتحقيق العدالة. وقد مكنت هذه التجربة الميدانية سند من اكتساب معرفة شاملة جدا بالعقبات التي تحول دون وصول الضحايا إلى العدالة. وتتمثل هذه العقبات أساسا من نوعين:

- القصور الموجود في كثير من النصوص القانونية التي تضمن استمرار العنف وترسخ ثقافة الإفلات من العقاب. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، مع التعريف المنقوص لجريمة التعذيب في المجلة الجنائية التونسية، وهو تعريف أضيق وأكثر تقييدا من التعريف الذي تحدّته اتفاقية مناهضة التعذيب، وهذا قد يفسر جزئيا عدم وجود إدانة بالتعذيب إلى حدّ اللحظة.

- الممارسات السيئة للقضاة والشرطة العدلية المشاركة في التحقيق/ الأبحاث في جريمة التعذيب. ذلك أنّ الأبحاث تأخذ وقتا طويلا؛ وغالبا ما تكون الإجراءات (كجلسات الاستماع للجنة والشهود، وجمع الأدلة الأخرى) غير كافية؛ إضافة إلى أن اختبارات الطب الشرعي غالبا ما تكون سطحية وغير حاسمة. وكثيرا ما يتعرض الضحايا للتهديد والانتقام من جانب الأعوان الذين اعتدوا عليهم، ويكون ذلك في عديد الأحيان بمساعدة أعوان الشرطة العدلية الذين يفترض أن يقوموا بالأبحاث

وبعد سبع سنوات من الممارسة القضائية، خلص سند إلى أنه من أجل تغيير سير العدالة الحالي، فأنه يحتاج تطوير مساعده القانونية. ذلك أن القضية لا يمكن أن تمضي قدما إذا لم تقدم الضحية ومحاميها إلى القاضي وثائق دقيقة، وبالمثل، إذا كان على قاضي التحقيق ثم قاضي الأصل أن يقوموا بتكليف الجريمة نظريا بطريقة تعكس خطورة الوقائع، فلن تكون هناك فرصة كبيرة لأن تكون نتيجة المحاكمة مرضية إذا لم تبذل الضحية ومحاميها كل الجهود الممكنة، ولا يقومان بجميع الإجراءات والسبل الممكنة، التكليف القانوني وفقا للمعايير الدولية.

وفيما يتعلق بالتقاضي الإداري، فإن العقوبات كبيرة أيضا. إذ غالبا ما يكون النظر في الطعون بطيئا. وبالإضافة إلى ذلك، على الضحية صاحبة الشكوى أن تثبت الانتهاكات التي تدعيها، وتصبح بذلك ادعاءات الضحية ضد ما تدعيه إدارة دولة بأكملها. أما فيما يتعلق بالتقاضي بشأن مسؤولية الدولة للحصول على تعويض مقابل العنف الذي تعرضت له الضحية، فأن ذلك لم يؤد حتى الآن إلا إلى حصول الضحايا على تعويض مالي ضئيل جدا أو غيره، ويعود ذلك أيضا بسبب البطء المفرط في الإجراءات القضائية.

وبالتالي فإن ما يمكن تبينه مما سبق ذكره، أن المساعدة القانونية لضحايا التعذيب وسوء المعاملة تتطلب بذل العناية والاتساق في الجهد والتقنية والإبداع القانوني الذي لا يمكن ضمانه إلا من خلال تدفق أفضل للمعلومات والتحليل وتبادل الخبرات بين سند وشبكته من المحامين، وكذلك من خلال تطوير مساحات للتفكير لوضع استراتيجيات التقاضي المتوافقة/ المناسبة.

## سند الحق: وحدة للتقاضي الاستراتيجي

انطلاقا من هذه المعايير، قام برنامج سند ببعث سند الحق في شهر أبريل 2020. حتى الآن، اهتم سند بتوثيق القضايا وعهد بالمساعدة القانونية إلى محامي شبكة سند. ومن الآن فصاعدا، يعمل المحامون وفريق سند بطريقة متكاملة ومنسقة داخل الهيكل الجديد، «سند الحق». ويهدف هذا الأخير إلى تعزيز التوثيق والتحليل القانوني من أجل إجبار القضاة على عدم لفت النظر بعيدا عن الانتهاكات.

وتخضع كل حالة تعذيب أو سوء معاملة يقصد تقديمها إلى العدالة إلى وثائق مفصلة من سند الحق، بما في ذلك جمع الرواية المفصلة للضحية وجمع الأدلة. بعد ذلك، يقوم فريق سند الحق بتحليل كل خطوة من الإجراءات أمام محكمة جنائية، أو إدارية أو دولية لتحديد أي أوجه قصور أو تناقضات أو عقبات أخرى يجب التغلب عليها. يقوم فريق سند الحق بتحليل هذه القضايا على ضوء المعايير الدولية المطبقة في هذا المجال، ويطور استراتيجيات مبتكرة للتقاضي تهدف إلى التغلب على العقبات التي تحد من وصول الضحايا لتحقيق العدالة. ويتواصل إعادة تقييم استراتيجيات التقاضي لضمان حصول المستفيدين على أفضل مساعدة قانونية ممكنة.

وبهذا لم تعد الاحاطة القانونية تقع على عاتق المحامين فقط. فالى جانبهم، يجد محامو شبكة سند فريقا من الخبراء في مجال التوثيق والتحليل القانوني الذين يساهمون جميعا في تزويد الضحية بأقصى قدر ممكن من المساعدة الفعالة والمتقنة. ان تنوع الخلفيات الذي يتميز به فريق سند الحق (محامون تونسيون متخصصون في التقاضي الجنائي والإداري، وأعضاء الفريق الخبراء في التوثيق، والخبراء في القانون الدولي، وما إلى ذلك) يعتبر ميزة تخدم الدعم القانوني. كما يهدف تجميع الخبرات ووجهات النظر إلى ضمان الحصول على مساعدة عالية الجودة.

## فريق من الخبراء

من خلال الاطاعة القانونية متعددة الأوجه المقدمة إلى عدد كبير من المستفيدين، استطاع سند الحق امتلاك المعطيات كافية لتحليل وتشخيص الاخلالات الموجودة ووضع التوصيات واستراتيجيات المناصرة.

فقد قام سند الحق بالفعل بالتفكير في العديد من المواضيع التي أدت إلى إنتاج التقارير والورقات / الدراسات القانونية وتصميم التقاضي الاستراتيجي الذي تم على أساسه تنفيذ استراتيجيات المناصرة التي ستستمر على مدى السنوات المقبلة.

كمثال على ذلك، قدم الفريق تحليلات قانونية في علاقة مع القيود التعسفية المفروضة على حرية الأشخاص الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية بسبب خطورتهم المزعومة، فضلا عن الاحتجاز التعسفي للمهاجرين في مركز الوردية. وقد تم استخدام هاته التحليلات، التي تستند إلى المعايير الدولية التي تُوَظَر تقييد والحرمان من الحرية، في إجراءات التقاضي التي أُجريت لصالح المستفيدين الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية التعسفية وكذلك بالنسبة للمهاجرين.

فضلا على ذلك، فقد أجرى سند الحق دراسة معمقة بخصوص عائق إجرائي يواجهه العديد من المستفيدين في عدة قضايا ويتعلق أساسا برفض قضاة التحقيق تمكين أقارب الضحايا المتوفين في ظروف مسترابة على أيدي قوات الأمن من القيام بالحق الشخصي. إذ يتم إبعاد أسر المتوفين من الابحاث القضائية التي تجرى في هذه القضايا، والتي يمكن أن تستمر لسنوات دون أن يتم إبلاغها حتى بتفاصيل الأسباب الرسمية للوفاة. قبل أن يبدأ سند الحق في التقاضي الاستراتيجي لتجاوز هاته العقبة الإجرائية، أعد الفريق القانوني في سند دراسة كاملة تحدد المشكل وتعرض المعايير الدولية التي تضمن حقوق الضحايا (بمن فيهم أقاربهم) ليكونوا على علم بالتقدم المحرز في التحقيق والأبحاث المجراة.

## التكوين المستمر

استفاد فريق سند الحق من العديد من برامج التدريب التي تهدف إلى تعزيز معارفه ومهاراته في العديد من المجالات التقنية.

نظّم سند الحق في الثلاثي الأول من سنة 2021، دورة تدريبية في التقاضي الدولي. إذ نظم الفريق ثلاث جلسات تدريبية بين محاميي سند الحق وخبراء من لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وخلال كل جلسة، عرضت مجموعتان من المحامين على الخبير ملقّين من حالات المستفيدين

من سند, كل منهما يثير قضايا محددة (مثل عدم تطابق تعريف التعذيب في القانون التونسي مع المعايير الدولية, وبطء التحقيق, وحالات الموت المستراب , والمضايقات الأمنية غير المبررة للأشخاص الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية , وغيرها). وقد عرض المحامون الوقائع واقترحوا تحليلاً قانونياً حسب معايير القانون الدولي قام الخبير بالتعليق عليه. ووفرت كل دورة فرصة لإجراء تبادل خبرات مثمر حول طريقة عمل الهيئات الدولية, وكذلك حول استخدام معايير القانون الدولي من قبل المحامين في ممارسة أعمالها العادية. ونتيجة لهذه النقاشات, سيقوم سند الحق بإعداد الشكاوى التي سيتم تقديمها إلى الهيئات الدولية.

وبين شهري أبريل وسبتمبر 2021, بدأ سند بالشراكة مع منظمة T-PDM دورة تدريبية حول «المبادئ الأساسية للتقييم النفسي للتعذيب» موجهة خاصة للأخصائيين النفسيين بجمعية T-PDM الذين يقدمون الدعم النفسي لضحايا التعذيب, وقدم الدورة خبراء من المنظمة الإسبانية [a]. إذ تفتت ملاحظة أن قضاة التحقيق نادراً ما يأملون بإجراء فحوص نفسية في سياق التحقيقات المتعلقة بالتعذيب أو سوء المعاملة. فمثل هذه الاختبارات النفسية لا تحدث إلا في مرحلة المحاكمة, عند صدور مأمورية الاختبار, وتهدف إلى تقييم نسبة السقوط عند الضحية لتحديد مبلغ التعويض. وبالتالي فإن الأمر لا يتعلق هنا بتقييم الضرر النفسي أو التأثير النفسي للعنف الذي تعرّضت له الضحية من أجل المساهمة في تقديم الأدلة. ويطمح سند الحق, على المدى المتوسط, إلى حثّ قضاة التحقيق على إصدار مأموريات اختبارات نفسية يقوم بها أطباء شرعيّون وأن تتم هذه الاختبارات وفقاً للمعايير الدولية التي حددها بروتوكول اسطنبول. وفي هذا الإطار, نشر سند الحق دراسة قانونية تتضمن تعليلاً قانونياً يهدف إلى اقناع وكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق على إصدار مأموريات اختبارات نفسية يقوم بها أطباء شرعيّون وفقاً للمعايير الدولية التي وضعها بروتوكول اسطنبول. و لضمان حسن سير الإجراءات, يعمل سند الحق على تقديم اختبارات نفسية وفقاً لبروتوكول اسطنبول يقوم بها أخصائيون نفسيون من جمعية PDM-T وذلك لحثّ القضاة والأطباء الشرعيّين لطلب وتقديم تقارير مماثلة. وفي نفس هذا الإطار, تمّ إجراء أول اختبار نفسي وفقاً لبروتوكول اسطنبول لمستفيد من برنامج سند كان قد تعرّض لاعتداءات أثناء احتجازه في السجن.

تمّ إيقاف فؤاد<sup>1</sup> في شهر فيفري 2020 وتم ايداعه بالإيقاف التحفظي في قضية حق عام. بعد مشادة مع أحد حراس السجن، وضع في الحبس الانفرادي لمدة عشرة أيام. اثناء هذه الفترة جاءت مجموعة من الأعوان إلى زنزانتة ومن بينهم العون الذي تشاجر معه وقاموا بإذلاله وتعرض لانتهاكات جنسيّة عقابا له على تطاوله على زميلهم وصلت الى حدّ فقدانه وعيه. . وبعد بضعة أشهر أصيب فؤاد بألم في بطنه، جعلته يطلب رؤية طبيب لكن أعوان السجن رفضوا طلبه وأخرجوه من الغرفة الجماعية وركلوه ولكمّوه في جميع أنحاء جسده ووجهه تركت آثارا بليغة تمت معاينتها من قبل محاميه ووكيل الجمهورية بعد عدة أيام. وبعد تقدّم فؤاد بشكوى خضع للاختبار الطب الشرعي في الشهر التالي بناء على طلب وكيل الجمهورية، كجزء من التحقيق في قضية التعذيب. ولكن تم الاختبار بشكل استعجالي، بحضور أعوان السجن ولم يجرؤ فؤاد على ذكر الانتهاكات الجنسية التي تعرض لها. وبعد بضعة أيام تمّ إطلاق سراحه وتمكن من الحصول على تقريرين طبيّين يوثقان الآثار المادية الناجمة عن الاعتداء الأخير الذي تعرض له. وبالرغم من تلاشي الآثار الجسدية بشكل شبه كامل الا أنّ الصدمة النفسية لا تزال شديدة جدا. وبالتالي فقد اقترح سند على المستفيد أن يرى أخصائيا نفسيا يساعده على توثيق الآثار النفسية للتعذيب الذي تعرّض له وفقا لبروتوكول اسطنبول. وافق فؤاد على الخضوع للاختبار، وتمت ازالة التقرير الذي أعده الاخصائي النفسي من منظمة PDM-T إلى القضاء من قبل المحامي المكلف من سند الحقّ.

1. أنظر جوانب أخرى من قصة فؤاد بالصفحة 14.



## 2.2. نشاط سند الحق في التقاضي في سياق الأزمات الصحية والسياسية

منذ إنشائه، يقوم سند الحق بتنفيذ استراتيجيات التقاضي في ثلاث مجالات رئيسية: العدالة الجنائية والعدالة الإدارية والعدالة الانتقالية.

لئن أدت الأزمة الصحية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد إلى تعطيل تقدم مسار القضايا المعروضة على مختلف المحاكم، الذي انسحب جزئياً، ضاعف سند الحق من صرامته واجتهاده وإبداعه للعمل على تقدّم القضايا ومحاولة التغلب على العقبات التي يواجهها المستفيدون من خدماته في سعيهم لتحقيق العدالة.

### 1.2.2 التقاضي الجنائي لضحايا التعذيب: التعامل مع عدالة بطيئة

منذ شهر جانفي 2020، قدم سند الحق 17 شكاية في التعذيب أو سوء معاملة، وقد تمت متابعة 23 قضية جديدة فتحت فيها أبحاث قضائية أمّا إثر شكاوى تقدمت بها الضحايا أو إثر حالات وفاة في ظروف مسترابة لضحايا في أماكن الاحتجاز أو عند الإيقاف.

يهدف الدعم القانوني للمستفيدين أمام المحاكم الجنائية إلى عدّة أهداف أولها هو الاعتراف بالانتهاك الذي تعرضت له الضحية وتعويضها. أمّا الهدف الثاني فهو تسليط العقاب الجنائي لمرتكبي الانتهاك. ويجب أن تتناسب هاتاه العقوبة أولاً مع خطورة الوقائع، وأن تكون ضرورية لتعويض الضحية. وبالتالي فأنّه و بالإضافة إلى الجانب الفردي للعقوبة، فأنّها تعتبر ذات معنى اجتماعي أوسع إذ أنها تعتبر إجراء أساسياً لردع القيام بانتهاكات جديدة.

ووفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بنفاذ ضحايا التعذيب وسوء المعاملة إلى العدالة، فأنّ التحقيقات والأبحاث يجب أن تتمثل إلى جملة من الشروط كشرط الجدية، والاستقلالية، والنزاهة، والسرعة. ولكن لاتزال حصيلة مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لملفات التعذيب وسوء المعاملة ضعيفة

جدا وذلك لأسباب عديدة حسب ما لاحظته المنظمة<sup>2</sup> إذ يعتبر بطء الأبحاث وعدم جديتها في كثير من الأحيان ، والصعوبة الكبيرة في الحصول على اختبارات طبية سريعة وجادة من قبل الأطباء الشرعيين ، كما أن التكيف الممنهج للتعذيب على أنه العنف وليس تعذيب في القضايا القليلة التي تصل إلى مرحلة المحاكمة، وأخيرا القضايا الانتقامية أو التهديدات التي تلقي بثقلها على الضحايا الذين يرغبون في التشكي/ التظلم ، كلها عقبات تجعل من الصعب على أي شكاية في التعذيب أن تؤول الى محاكمة عادلة ومرضية مبنية على أبحاث جديّة.

منذ شهر مارس 2020، أضيفت إلى هذه الاشكاليات أزمة صحية وأزمة سياسية ومؤسسية عرقلت سير عمل القضاء. فمنذ بداية الأزمة الصحية، اتخذت وزارة العدل إجراءات للحد من انتشار الفيروس. من بينها اعلان وزارة العدل عن اغلاق المحاكم، وتعليق النظر في الملفات باستثناء القضايا الاستعجالية عبر منشور صدر يوم 11 مارس 2020، وانقطع التواصل بين المتقاضين وممثلي النيابة العمومية لغيابهم عن المحاكم وحتى في حالة وجودهم. وبهذا حرم ضحايا الجرائم الجنائية حقهم في تقديم الشكاوى إلى النيابة العمومية في إنكار واضح للعدالة و توقفت التحقيقات في التعذيب وسوء المعاملة نهائيا لفترة طويلة علما وأنها لم تكن تركز تقديما حتى قبل الازمة الصحية. في الوقت نفسه، كانت التحقيقات المفتوحة على أساس اتهامات بهضم جانب موظف عمومي وغيرها من التهم الانتقامية التي توجه للضحايا تتقدم بسرعة أكبر، مما يعطي انطباعاً بوجود عدالة مزدوجة المعايير. وهي ظاهرة زادت الأزمة الصحية في تفاقمها. وتكون بذلك الأزمة الصحية قد أضفت شرعية على الانتقائية والبطء الذي يتسم به نظام العدالة. للبطء الانتقائي للعدالة.

أما بالنسبة للملفات القليلة التي وصلت للمراحل الأولى للمحاكمات ، فإنه تم تأخير كافة الجلسات عملا بقرار السلطات القضائية بتأجيل الملفات التي يكون المتهمون فيها في حالة سراح ، كما هو الحال بالنسبة لجميع الملفات المتعلقة بحالات التعذيب أو سوء المعاملة.

وفي شهر جويلية 2020، وبعد رفع الحجر الصحي، استؤنف النشاط القضائي لفترة وجيزة ليتوقف مرة أخرى بحلول العطلة القضائية الصيفية. وفي هذه الفترة القصيرة، حقق سند الحق تقديما كبيرا في قضية جنائية، وهي قضية جمال الورغي.

---

2. المرجع التقرير الموازي للجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة CAT لسنة 2016 وتقرير CCPR الموازي لعام 2020.

كان جمال قد تعرض للتعنيف على أيدي أعوان الشرطة لأغراض عقابية في شهر أوت 2016 وأمضى أربعة أشهر في غيبوبة. وقد احتفظ بآثار جسدية ونفسية بليغة جراء هذا الاعتداء. وأصدرت المحكمة الابتدائية بالكاف حكما يقضي بإدانة اثنين من أعوان الشرطة بالسجن لمدة ثلاث وست سنوات. ولكن يبقى الجانب السلبي الوحيد في هذا الحكم هو أن الإدانة تمت على أساس توجيه تهمة «العنف الصادر من موظف عمومي» وليس على أساس جريمة التعذيب. وقد علل قاضي التحقيق هذا التكييف القانوني للجريمة بأنها عنف على اعتبار أنه، وفقا للتعريف الموجود بالمجلة الجزائية فإنه، لا يمكن استخدام التعذيب إلا للحصول على اعترافات. وبما أن جمال تعرض للتعذيب لأغراض عقابية، فإن ذلك لا يشكل تعذبا وفقا للمحكمة. وقد أقرّ القضاة أخيرا بأن الضحية قد تعرضت فعلا للتعذيب بالنظر للمعايير الموجودة دوليا ولكن تبقى الادانة على أساس العنف لعدم وجود امكانية اجرائية لإعادة تكييف الوقائع. وبواصل سند الحق متابعة القضية في الاستئناف بهدف الحصول على اعادة تكييف للجريمة باعتبارها تعذبا.

وبعد استئناف العمل القضائي في شهر سبتمبر 2020، توقف نظام العدالة مرة أخرى بإضراب القضاة إلى جانب إضراب كتبة المحاكم مما تسبب في انقطاع شبه كامل للنشاط القضائي. وظل هذا النشاط بطيئا إلى حد كبير في معظم سنة 2021.

ومن بين القضايا التي عالجها سند الحق، لم يحرز سوى عدد قليل من الحالات تقدما خلال هذه الفترة، مثل ملف عبد السلام الزيان<sup>3</sup>.

ومن الجدير ذكره فإنّ هذا التعليق شبه الكلي في النشاط القضائي الذي عرفته السنتين المنقضتين ساعد على العمل على تحليل أعمق لملفات المستفيدين. وعلى وجه الخصوص، فقد بدأ سند الحق في مراجعة الملفات الطبية واختبارات الطب الشرعي التي توثق مخلفات التعذيب الموجودة ضمن ملفات المستفيدين من أجل تحديد وتدارك النقص الموجود فيها.

3. لمزيد من التفاصيل، راجع قصة عبد السلام في الصفحة 7.

ومنذ افتتاح السنة القضائية الجديدة في شهر سبتمبر 2021، استؤنفت أخيرا التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالتعذيب أو العنف، وأحرزت بعض القضايا تقدما كبيرا.

محمد

ففي شهر نوفمبر 2016، تمّ إيقاف محمد، وهو عامل من ولاية القصرين، في مقرّ عمله اذ كان مفتّشا عنه في قضية حق عام أدين بسببها غيابيا. وفي مركز الشرطة الذي اقتيد إليه بعد إيقافه، تعرض محمد للضرب والاعتداء. وضربه أحد الاعوان على رأسه بأداة حادة كان لا بد من نقله بعدها إلى قسم الاستعجالي وأعقب ذلك شهر من الغيبوبة، ثم شهر ونصف من الإيواء بالمستشفى. فقد محمد إثر هذا الاعتداء إحدى عينيه وأصبح يعاني من شلل في قدميه وذراعه. تم فتح تحقيق في شهر ديسمبر 2016 ولكنه لم يفض إلا إلى عدد قليل جدا من أعمال التحقيق غير المكتملة. وأخيرا، في سنة 2021، طلب سند الحق استجلاب القضية. وفي يوم 28 سبتمبر، وافقت محكمة التعقيب على هذا الطلب، وقامت بتكليف قاضي التحقيق بمحكمة تونس 1 بالملف. ويعملّ سند الحق حاليا على اعداد مذكرة سيتم تقديمها إلى قاضي التحقيق الجديد لمدهّ بقائمة في الشهود والمجرمين/المتواطئين المحتملين للاستماع إليهم.

حفيد

خلال شهر جانفي 2021، وفي إطار حملة لقمع حركة الاحتجاج التي مسّت كافة جهات البلاد التونسية بأكملها، تمّ إيقاف حفيد، وهو ناشط من ولاية القصرين من منزله في منتصف الليل، دون اذن قضائي. تعرض للاعتداء العنيف عند إيقافه، ثم تعرض للتعذيب في مركز الشرطة وأجبر على التوقيع على محاضر تتهمه بالتحريض على المشاركة في المظاهرات والتخريب. وبعد ثلاثة أيام من احتجازه لدى الشرطة، أمر وكيل الجمهورية بالإفراج عنه.

قدم محاميه إثر ذلك شكاية وكلف وكيل الجمهورية فرقة شرطة عدلية موجودة في تونس العاصمة. لكن في حين واجه حفيظ عديد القضايا الانتقامية من قبل أعوان شرطة القصرين وتم تهديده بالطرد من العمل في مقرّ الولاية التي يعمل فيها، لم تتقدم الأبحاث في قضية التعذيب. وفي شهر سبتمبر 2021، راسلت المنظمة وزارة الداخلية للفت انتباهها إلى الانتهاكات التي تعرض لها حفيظ. وقد استدعته مباشرة بعدها فرقة الشرطة العدلية المكلفة بإجراء الأبحاث بتونس لبدء السماع في إطار قضية التعذيب.

في شهر سبتمبر 2021، وبعد تحقيق دام ثلاث سنوات، وجّه قاضي التحقيق في صفاقس لأربعة أعوان أمن، تهمة القيام بأعمال عنف ضد أفراد أسرة خلال مدهمة الشرطة لمنزلهم في إحدى الليالي في شهر نوفمبر 2018. حيث اقتحمت الشرطة المنزل بدرجة أنها كانت تريد إيقاف أحد أفرادها الذي غادر البلاد. لكم الأعوان وضربوا عددا من أفراد العائلة بالعصي وأعقاب الأسلحة النارية وأطلقوا عليهم الغاز المسيل للدموع داخل المنزل، بمن فيهم طفل عمره عامان. وبعد هذا الانتهاك، اتهم بعض أفراد الأسرة بمحاولة قتل عون أمن، والاعتداء على موظف عمومي أثناء قيامه بوظيفه، والاستعصاء على موظف عمومي، من بين تهم أخرى. وتم وضع اثنين من الأبناء في الإيقاف التحفظي. وفي شهر ماي 2021، تمت ادانتهما بتوجيه تهمة هضم جانب موظف عمومي لأحدهما وتهمة إلقاء الحجارة على أعوان الأمن للأخر وتمت تبرئة أفراد الأسرة الآخرين. أما بالنسبة لأعوان الأمن الأربعة المتهمين بارتكاب أعمال عنف ضد العائلة، فانهم سيمثلون الأربعة قريبا أمام الدائرة الجنائية للمحكمة الابتدائية بالمنستير.

تابعت المنظمة منذ شهر أوت 2014، قضية الناشطة والمناضلة الراحلة لينا بن مهني. فقد تعرّضت لينا للعنف في 14 أوت 2014، من قبل أعوان أمن باللكم والركل والصفع في منطقة الأمن بحومة السوق بجربة. كما تعرض والداه ومرافقها الأمني للشتم. وبدعم من سند، تقدمت لينا ووالدها بشكاية. لكن، واجهت القضية نظاما قضائيا مزدوج المعايير تتوقف فعاليته دائما على صفة أصحاب الشكاية أو المتهمين أو درجة نفوذهم. واستمرت القضية سبع سنوات بين الأبحاث والإجراءات القانونية التي اتسمت بالعديد من التأجيلات، رافق فريق المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بانتظام العائلة والجمعيات والصحفيين المتطوعين إلى جلسات في محكمة مدين. وعلى هامش الجلسة المنعقدة ليوم 12 مارس 2020، نظمت المنظمة مؤتمرا صحفيا مع عائلة لينا في محكمة مدين بالتعاون مع فرع الهيئة الوطنية للمحامين. وفي يوم 25 جوان 2020، أصدرت المحكمة الابتدائية بمدين قرارها، وحكمت غيابيا على المعتدين بالسجن لمدة سنة واحدة. وقد شهدت المحاكمة غياب المتهمين، الذين قاموا بالاعتراض على الحكم بعد صدوره. وبالتالي فإنّ القضية لاتزال بهذا مستمرة وتستمر معها حملة التوعية التي تقوم بها المنظمة عبر حضورها الدائم في الجلسات.

## 2.2.2 التقاضي الإداري: مجال تجديد قانوني لسند الحق

منذ إنشائه، طور سند الحق من عمله في مجال التقاضي الإداري لوضع حد لتدابير المراقبة الادارية المقيّدة او السالبة للحرية التي تفرضها وزارة الداخلية بطريقة تعسفية ضد العديد من المستفيدين وهم يتمثلون في:

- الأشخاص الذين تفرض وزارة الداخلية لإجراءات المراقبة الإدارية «S» بسبب خطورتهم المفترضة والذين يتعرضون، على هذا الأساس، لتدابير تعسفية تقيد حريتهم، تمثّل هرسة أمنية أو سوء معاملة؛

## ● المهاجرين غير النظاميين المحتجزين تعسفا في مركز الوردية خارج إطار قانوني.

وبالنسبة لهذين النوعين من المستفيدين، قدّم محامو سند الحق عرائض أمام المحكمة الإدارية لإلغاء تلك التدابير. وبما أن البت في هذه الطعون يستغرق عادة عدة سنوات، فقد قام المحامون بإرفاقها بطلبات لإيقاف التنفيذ لوقف تنفيذ التدابير إلى حين صدور قرار المحكمة بشأن الدعوى المتعلقة بالإلغاء. ولقبول مثل هذه العرائض، وجب على العارض أن يثبت أن التدبير الذي يطعن فيه يخلف أضرارا يصعب تداركها. وفي حين أن إثبات ذلك ممكن في حالة الاحتجاز التعسفي للمهاجرين، فإن الأمر يعتبر أقل وضوحا بالنسبة للتدابير الادارية التي تحدّ أو تقيّد حريات الأشخاص الخاضعين لها.

### **التقاضي ضد القيود التعسفية على حرية الأشخاص الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية**

يرافق سند منذ سنوات عديد المستفيدين الذين تم اخضاعهم لإجراءات مراقبة إدارية مسلطة من قبل وزارة الداخلية بسبب فرضيّة كونهم يمثلون خطرا على النظام العام وأصبح العديد منهم ضحايا لتدابير تحدّ أو تقيّد الحرية تسمى تدابير المراقبة الإدارية. في يوم 14 جويلية 2020، تقدم محامون بتكليف من سند الحق وشركائه: منظمة محامون بلا حدود (ASF) وجمعية أخطائيون نفسيّون العالم – تونس (T-PDM) بتقديم عرائض للمحكمة الاداريّة من أجل ايقاف تنفيذ والغاء اجراءات المراقبة الادارية التعسفية التي يخضع لها أحد عشر مستفيدا من سند. وفي شهر أكتوبر 2020، تقدم سند الحق بعرائض مماثلة لصالح المستفيد الثاني عشر. وتأتي هذه الطعون نتيجة لعدة أشهر من التوثيق والتحليل القانوني الذي يستند الى القوانين المحليّة والمعايير الدوليّة، والتي وضعت أسسها في تقرير «أن تكون مصنفا» الذي نشرته المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في ديسمبر 2019.

ووفقا لقانون المحكمة الإدارية، كان من المفترض أن تبت هذه الأخيرة في طلبات اتخاذ إيقاف التنفيذ في غضون شهر واحد كحد أقصى. ومع ذلك، لم يبدأ إصدار القرارات المتعلقة بالطعون المقدمة في شهر جويلية إلا في شهر أكتوبر. وحتى الآن، صدرت عشرة قرارات بإيقافات تنفيذ بينما لم يبت بعد في قضيتين، بعد عام ونصف العام من الاستئناف. ومن أصل عشرة قرارات صدرت، هناك ست قرارات إيجابية وتم إشعار وزارة الداخلية بها عن طريق عدل تنفيذ. وفيما يتعلق بالعريضتين اللتين تمّ رفض ايقاف التنفيذ فيهما، استندت المحكمة إلى أن العارض لم يقدم أدلة على أن التدابير المطعون فيها من المرجح أن تؤدي إلى عواقب يصعب تداركها. وفي كل هذه الحالات، لم تؤيد المحكمة مشروعية القيود المفروضة على الحرية. وفي حالتين أخريين، ادعت وزارة الداخلية أن المستفيد لا يخضع لأي تدابير ادارية تحدّ أو تقيّد من حرّيته. وبواصل سند الحق متابعة إجراءات الإلغاء.

وتجدر الإشارة أنّه من بين المستفيدين الاثنى عشر الذين رفع سند الحق دعاوى لفائدتهم من أجل إيقاف التنفيذ، لا تزال إجراءات المراقبة الادارية نافذة في حق ستة منهم (مثل الاستدعاءات المتكررة إلى مركز الشرطة، ومداهمات المنازل، ورفض تسليم البطاقة عدد 3، وغير ذلك). وفي شهر ماي 2021، راسلت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب رسالة إلى وزارة الداخلية تطلب فيها الوقف الفوري لهذه التدابير التعسفية التي تشكل مضايقات حقيقية من جانب الشرطة. وبدرس سند الحق سبل طعن أخرى في حالة حدوث المزيد من المضايقات.

وثق سند الحق في سنة 2021، عشر قضايا جديدة أخرى لأشخاص خاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية، وكلف محامين من أجل تقديم مجموعة جديدة من العرائض قريبا أمام المحكمة الإدارية. ولإعداد هذا التقاضي، اعتمد سند الحق على نتاج خبرة عدة سنوات في مجال النزاع الاداري وأساليب الطعن في تدابير المراقبة الادارية التعسفية لإعداد ستة نماذج لتقديم طلبات لإيقاف التنفيذ ضد بعض هذه التدابير التي يعاني منها الأشخاص الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية: وتشمل هذه النماذج: المنع من السفر أو تكرّر تعطيله، والوضع رهن الإقامة الجبرية استدعاءات والايقافات المتكررة، المضايقات والهرسلة الأمنية المتكررة فضلا الحرمان من تسليم الوثائق الإدارية (كبطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر والبطاقة عدد 3). وتوفر هذه النماذج نصائح حول كيفية توثيق الوقائع لزيادة فرص نجاح الطعون إلى أقصى حد. كما تتضمن تعليلا قانونيا يحتكم الى نصوص القوانين المحلية والمعايير الدولية. وقد نشر سند الحق مذكرة حول المعايير الدولية المطبقة على القيود المفروضة على الحرية وناقشها مع محامي شبكته. كما أن هذه الأدوات القانونية المنشورة على الإنترنت يمكن أن يستخدمها ضحايا آخرون أو محاموهم.

## الاحتجاز التعسفي للمهاجرين

أبرزت الأزمة الصحية والاهتمام العام بالخطر المتزايد لانتشار فيروس كورونا في الأماكن السالبة للحرية، مشكلة الاحتجاز غير القانوني للمهاجرين في مركز الوردية. وعندما تم طلب المساعدة من المنظمة في شهر أفريل 2020 بخصوص الحالة الصحية في الوردية، كان هناك ما يقارب ثلاثين مهاجرا محتجزا هناك. وكشفت الدراسة القانونية التي أجراها سند الحق بأن احتجاز المهاجرين في الوردية تعسف بطريقتة ممنهجة. ولا يوجد أساس قانوني لحرمان المهاجرين من الحرية، ويحدث هذا دون أي ضمان إجرائي في مركز لا يعترف به رسميا كمكان احتجاز، بل كمركز ايواء وبعد مراسلات وزارة الداخلية دون جدوى وإصدار بيان بشأن عدم قانونية احتجاز المهاجرين في الوردية، قرر سند الحق وشركاؤه Terre d'Asile فرع تونس، والمنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ومحامون بلا حدود، القيام بدعوى قضائية استراتيحية تهدف إلى الإفراج الفوري عن المحتجزين.

وفي 5 جوان 2020، قدم محامو المنظمات عرائض أمام المحكمة الإدارية تتضمّن 22 طلبا لإيقاف التنفيذ وإلغاء لفائدة المهاجرين المحتجزين تعسفا في الوردية. وكانت هذه أول دعوى قضائية تطعن في الاحتجاز التعسفي للمهاجرين، وقد توجت هذه الدعوى الاستراتيجية، التي صاحبتها حملات إعلامية واسعة النطاق، بالنجاح. وفي 10 جويلية 2020، أصدرت المحكمة الإدارية 22 قرارا بإيقاف تنفيذ هذه القرارات، إلا أن وزارة الداخلية لم تنفذ بصفة فورية قرارات المحكمة، حيث واصلت احتجاز المهاجرين الذين يبلغ عددهم 22 لأكثر من شهرين إضافيين.

قام سند الحق يوم 24 فيفري 2021، بإيداع عريضة أمام المحكمة الإدارية للمطالبة بالأفراج عن مهاجر ناشط في الدفاع عن حقوق المهاجرين في تونس احتجز لأكثر من عام دون أساس قانوني وأطلق سراحه قبل أن تبت المحكمة في طلب اتخاذ قرار بإيقاف التنفيذ. ويرجّح فريق سند الحق أنّ النزاع الإداري الاستراتيجي المصحوب بالحملة الإعلامية الذي قامت به المنظمة كان له دور محوري في اتخاذ هذا القرار.

### 3.2.2 قضايا العدالة الانتقالية: معركة طويلة الأمد

قامت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالحق الشخصي في سبع قضايا تخص حالات تعذيب رمزية حيث يمثل محامو سند الحق المنظمة في هذه القضايا ويعملون بالتنسيق مع محامي الضحايا. بدأت المحاكمة الأولى في شهر ماي 2018، لكن لم يصدر أي حكم بعد ثلاث سنوات ونصف ويجدر التذكير أنّ مسار العدالة الانتقالية برقته بطيء ويواجه عقبات كثيرة، بما في ذلك البطء الشديد للجلسات الذي يمثل ضررا لكل من الضحايا والمتهمين.

ويرجع هذا البطء، الذي تجسد في التأجيل شبه الآلي للجلسات، إلى ثلاثة عوامل رئيسية. يتمثل العامل الأول في الأزمة الصحية، التي أثرت بقوة على حسن سير العدالة على مدى العامين الماضيين حيث تأجلت لعدة أشهر المحاكمات التي يكون المتهمون فيها في حالة سراح. وهذا هو الحال بالنسبة لجميع محاكمات العدالة الانتقالية التي لا يوجد فيها أي متهم في مودعا بالشحن، عكس الممارسة المهيمنة المتمثلة في اللجوء إلى إيقاف التّحفظي بالأشخاص لأبسط الجرائم.

أما العامل الثاني، فيتمثل في تأجيل العديد من الجلسات بسبب الحركة القضائية. حيث تمّ خلال حركة شهر جويلية 2020، نقل 29 قاضيا من بين 91 قاضيا في الدوائر الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية، تلاهم 28 قاضيا خلال حركة شهر جويلية 2021. وقد شملت الحركة الأخيرة على وجه الخصوص رئيس الدائرة المتخصصة التابعة لمحكمة تونس والتي تنظر في عدد كبير جدًا من الملفات. يحذر التذكير أنّ قانون العدالة الانتقالية، يقتضي أن يتلقى جميع قضاة الدوائر المتخصصة تدريباً في مجال العدالة الانتقالية قبل توليهم مناصبهم، وذلك قبل الشروع في دراسة القضايا العديدة قبل أن يتمكنوا من مواصلة الجلسات. وفقاً لمعلوماتنا، لن يتم تدريب القضاة الجدد إلا في شهر جانفي 2022 ممّا من شأنه أن يساهم في أكثر في عرقلة المسار. بالنسبة للعامل الأخير والذي يفسّر التأجيلات المتواصلة للجلسات، فيتمثل في الغياب المستمر للعديد من المتهمين أو محاميهم، وذلك بسبب تواطؤ الضابطة العدلية التي لا تنفذ بطاقات الجلب التي يصدرها القضاة. يهدّد غياب المتهمين بشكل خطير الكشف عن الحقيقة التي يجب أن تساهم فيها محاكمات العدالة الانتقالية. علاوة على ذلك، إذا لم تجبر الشرطة العدلية المتهم على حضور محاكمته، فلن تكون هناك فرصة كبيرة لإيقافه بمجرد صدور الحكم، ممّا يجعل هذه الإدانات تفقد أهميتها جزئياً كضمان لعدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

في سنة 2021، وخلال عدّة جلسات وقبل أن تأمر المحكمة بالتأجيل، طلب محامي سند الحق من القضاة إصدار بطاقات جلب بشكل آلي في حق المتهمين الغائبين وتجميد ممتلكات المتهمين الفارين من المحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، بادر سند الحق بتقديم شكايات جزائية ضدّ أعوان الضابطة العدلية الذين لا ينفّذون بطاقات الجلب الصادرة عن الدوائر المتخصصة حيث أعدّ فريق سند الحق نموذجاً لشكاية جزائية أرسله إلى محامي الضحايا في السبع قضايا التي أصبحت فيها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب طرفاً من خلال القيام بالحقّ الشخصي. وكان إيداع الشكاوى الذي تمّ في شهر أفريل 2021 مصحوباً بحملة إعلامية كبيرة.

وبفضل هذه الاستراتيجية، مثل سبعة متهمين (من بينهم وزيران سابقان) خلال جلسة يوم 1 أكتوبر 2021 التي عقدت لمحاكمة جلادي فيصل بركات حيث جاءوا للمطالبة بالتخلي عن القرار الذي يأمر بتجميد ممتلكاتهم. وللأسف، لم تستغرق الجلسة سوى خمس دقائق، وأجّلت بسبب غياب قاضيين معاونين نتيجة لحركة القضاة. لو اكتملت تركيبة الدائرة، لكان من الممكن أخيراً الاستماع إلى المتهمين الفارين من المحاكمة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

بالنسبة لعام 2021 وحده، تأجّلت جلسة محاكمة جلادي رشاد جيدان ثلاث مرات. وأرجئت الجلسة التي كان من المقرر عقدها في 25 مارس 2021 إلى يوم 14 جوان بسبب غياب متهم. ثم أرجئت مرة أخرى إلى تاريخ 14 جوان 2021 ثم إلى يوم 4 نوفمبر لنفس الأسباب. ثم ألغيت جلسة يوم 4 نوفمبر 2021 بسبب تغيير رئيس دائرة تونس وتأجّلت القضية إلى 24 جانفي 2022. ومنذ افتتاح المحاكمة يوم 4 أكتوبر 2018، أسفرت محاكمة رشاد جيدان عن 14 جلسة، تم تأجيل معظمها بعد بضع دقائق.

بناء على ما لاحظته فريق سند الحق في إطار متابعة المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب للمحاكمات فإنّ طول مدة المحاكمات، وغياب المتهمين، والتأثير السلبي لحركة النقل السنوية للفضة لا تعتبر العقوبات الوحيدة التي تحول دون حسن سير مسار العدالة الانتقالية. نجد من بين العقوبات الأخرى غياب الأدلة الذي يعزى بصفة خاصة إلى عدم كفاية التحقيقات التي أجرتها هيئة الحقيقة والكرامة بسبب نقص الموارد وعدم تعاون الإدارات المطلوبة، فضلا عن عدم إمكانية الضلعن بالاستئناف ضد أحكام الدوائر المتخصصة.

تغذي مراقبة سند الحق للجلسات أعمال المناصرة التي تقوم بها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، بالشراكة غالبا مع أعضاء آخرين في التحالف من أجل العدالة الانتقالية. في سنة 2020، أطلقت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب حملة بعنوان «العدالة أولا»، التي أسفرت عن نشر تقرير يحمل نفس الاسم بالإضافة إلى شريط فيديو توعوية وصور متحركة تعرض السبع قضايا المذكورة التي قامت فيها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالتحقق الشخصي وهي: رشاد جعيدان ونبيل بركاتي وبراءة الساحل وسحنون الجوهري، وفيصل بركات، ومحمد قصي الجعايبي ورشيد الشماطي.

نشرت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وشركاؤها محامون بلا حدود واللجنة الدولية للخبراء القانونيين في شهر ديسمبر 2020 تقريرا بعنوان: «لا مصالحة بدون عدالة: التقييم وآفاق الدوائر الجنائية المختصة في تونس». هذا التقرير، الذي يحلل العقوبات التي تحول دون السير العادي لمسار العدالة الانتقالية، كان حافزا لتحرير وثيقة أخرى أرسلت في شهر جانفي 2021 إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار. حيث طلب هذ الأخير بالفعل من المجتمع المدني معلومات عن التقدم المحرز في العدالة الانتقالية من أجل إعداد تقرير تم نشره في أوائل شهر جويلية 2021.

وبعد استئناف المحاكمات أمام الدوائر المختصة في مارس 2021، وأمام استمرار غياب المتهمين وتأجيل الجلسات، أعدت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب رسالة موجهة إلى عدة إجراءات مختصة للأمم المتحدة شارك في توقيعتها عدد من أعضاء ائتلاف العدالة الانتقالية.

ومع تغير النظام الذي نتج عنه إطار استثنائي ابتداء من يوم 25 جويلية وإلغاء معظم أحكام دستور سنة 2014، أصبح مستقبل العدالة الانتقالية أكثر غموضاً من أي وقت مضى. ففشل هذا المسار من شأنه أن يبعث بإشارة سلبية خاصة إلى القضاء العدلي العادي وأن يضع حدا للبناء الهش لسيادة القانون.



## 3.2. التقاضي وسيلة للمناصرة

يتجاوز التقاضي الجزائي والإداري إضافة إلى قضايا العدالة الانتقالية التي يقودها سند الحق مجرد متابعة ملفات المستفيدين. فبالنسبة للأشخاص الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية والذين تقيد حريتهم، يتمثل الهدف في إبراز الجانب الاعتباطي لهذه التدابير بشكل عام والحصول على إصلاحات قانونية جوهرية، وبالأخص تنقيح الامر عدد 50-78 المؤرخ في 26 جانفي 1978 المنظم لحالة الطوارئ. أما الهدف من التقاضي بالنسبة للمهاجرين المحتجزين تعسفياً هو غلق مراكز الابداع غير القانونية.

التقاضي الإداري الذي قام به سند الحق والعمل الاتصالي الذي رافقه كان الغرض منه هو إثارة العمل على تنقيح القانون المنظم للمحكمة الادارية والتأسيس لقضاء اداري استعجالي حقيقي حيث تتميز اجال البت في دعاوي إيقاف التنفيذ حالياً غاية في البطء.

أما بالنسبة لضحايا التعذيب الذين يواجهون الإفلات من العقاب، فيهدف التقاضي إلى التشجيع على اعتماد إصلاحات تشريعية عملية وملموسة مثل تنقيح تعريف جريمة التعذيب في المجلة الجزائية، وإنشاء وحدة تحقيق مختصة في التعذيب أو حتى تنقيح مجلة الإجراءات الجزائية لتنظيم فترة الايقاف وضمان امتيازات اجرائية أفضل للضحايا.

وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، فتدور المساعدة القانونية حول نجاح المحاكمات السبع التي تكون فيها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب طرفاً مدنياً. وتهدف هذه المحاكمات إلى أن تكون مثالا لنظام العدالة الجنائية التونسي وأن تساهم في عدم تكرار جرائم مماثلة.

وللمساهمة في تحقيق هذه الأهداف، يقوم فريق المناصرة وسند الحق للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بإعداد تحاليل حول ظاهرة التعذيب والإفلات من العقاب، ويضعون أهداف محددة ترمي إلى التغيير، ومن أجل القضاء على العنف المؤسسي وإزالة الحواجز التي تحول دون نفاذ الضحايا إلى العدالة.

يحدد الفريق استراتيجيات العمل الاتصالي استنادا إلى التشخيصات والتوصيات وغالبا ما يتركز هذا العمل على ملفات المستفيدين، وتوعية الجمهور الواسع إضافة إلى الضغط على صانعي القرار للحصول على إصلاحات على المدى المتوسط والطويل. ويأتي عمل المناصرة ليعزز نشاط التقاضي الذي يغذي بدوره المناصرة.

## سند الحق

أعد فريق سند الحق في شهر أكتوبر 2021 مذكرة قانونية ونماذج لإجراءات إيقاف التنفيذ ضد التدابير التي تقيد الحرية تم اعداد هذه المذكرة المتعلقة بالمعايير الدولية المتعلقة بتقييد الحرية ونماذج الاستئناف بفضل الخبرة التي اكتسبها فريق سند الحق من خلال النزاع الإداري الذي أجري في السنوات الأخيرة للمستفيدين الخاضعين لإجراءات المراقبة الإدارية.

استخدمت هذه الوثائق لإعداد دعاوى لفائدة مستفيدين جدد. كما غدت أيضا عمل المناصرة للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والذي انتقد تعدد حالات الإقامة الجبرية والمنع من مغادرة التراب التونسي والتي قررتها وزارة الداخلية ضد عدد كبير من الشخصيات السياسية والقضاة والنواب والمحامين ورجال/ نساء الأعمال في سياق حالة الاستثناء التي أصدرها رئيس الجمهورية يوم 25 جويلية 2021. وبعد بضعة أيام من نشر المذكرة ونماذج الاجراءات المصحوبة ببلاغ صادر عن المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب يعلن الإطالة الوشيكة إلى الأمم المتحدة، رفعت جميع الإقامات الجبرية وأعلن الرئيس أن القيود المفروضة على مغادرة البلاد سترفع أيضا عن الأشخاص الذين لا يشملهم بحث قضائي.

# 3. سند :

## افاق جديدة للإحاطة

يعمل سند جاهدا لتطوير الاحاطة التي يوفرها للأشخاص ذوي الاحتياجات والمعرضين لخطر العود. وفي هذا الإطار، يشارك سند بشكل أكبر في إعادة تأهيل السجناء السابقين الذين يجدون صعوبة في كثير من الأحيان في الخروج من دائرة العنف، حيث لا يستقبلهم أقاربهم بسهولة عند إطلاق سراحهم من السجن، إذ يواجهون الكثير من العقبات في تجديد وثائقهم الإدارية، وإيجاد شغل أو تكوين وإعادة بناء حياتهم، وهو ما يفسّر ارتفاع معدل العود الى الاجرام في تونس.

وقد رافق سند العديد من المستفيدين بعد إطلاق سراحهم من السجن. ووعيا منهما بأهمية هذا الأمر، تعمل كل من إدارة السجون وسند، على إقامة تعاون في مجال مرافقة السجناء السابقين وإعادة تأهيلهم، وتبرز قصة حبيبة التحديات المتعددة التي يجب التغلب عليها في إعادة الاندماج في الحياة الاجتماعية بعد قضاء فترة في السجن.

أمضت حبيبة، التي أديننت في قضية حق عام في سن مبكرة، 20 عاما في السجن. وقد أطلق سراحها في نهاية عام 2020. وعند إطلاق سراحها، وجدت نفسها وحيدة تماما إذ تخلت عنها أسرتها، ووجدت نفسها بدون عمل أو دخل قارّ، وبلا مأوى. وبالرغم من أنها أصيلة مدينة تقع شرقي البلاد التونسية، اضطرت إلى الانتقال إلى مدينة أخرى في محاولة منها أن تعيد بناء حياتها هناك. اتصلت حبيبة بعد ذلك بسند لمساعدتها على تخطي الهشاشة والصدمة الناجمة عن فقدانها للحرية لمدة 20 عاما تعرضت فيها الى سوء المعاملة. وبفضل الدعم النفسي الذي يقدمه سند، وجدت حبيبة تدريجيا طريقها وحاولت إعادة بناء حياتها. كما قدم لها سند

المساعدة الطبية اللازمة لعلاج الآثار الجسدية الناتجة عن احتجازها. وقامت المنسقة الاجتماعية بتسهيل المواعيد الطبية في مناطق مختلفة، كما تكفل البرنامج بتغطية نفقات العلاج وتكاليف تنقل حبيبة.

كذلك رافق سند حبيبة مع مختلف الهياكل المؤسسية وهياكل الدولة والهياكل الجمعياتية. وساعدها في تجديد بطاقة تعريفها في منطقة الشرطة. وبالتعاون مع الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية، حصل سند على بطاقة علاج ومنحة قارة لحبيبة. وزار وفد من الشؤون الاجتماعية منزل حبيبة لتحديد احتياجاتها المادية.

تدربت حبيبة على صنع مواد التنظيف في السجن، وتمكنت من الحصول على شهادة وترغب في بعث نشاط خاص بها في هذا المجال. يرافقها سند في دراسة مشروعها بالتعاون مع العديد من الاطراف المتداخلة كالمندوبية الجهوية للمرأة، والهياكل الجهوية والمحلية المرتبطة بوزارة الشؤون الاجتماعية، وكذلك الجمعيات التي تقدم الدعم التقني اللازم. تحسنت اليوم حالة حبيبة بشكل ملحوظ. فهي لا تتوقف أبدا عن التعبير عن حماسها وتصميمها على المضي قدما وبدء حياة جديدة.

للمرة الأولى، احسست بشعور  
المواطنة

مراد

الآن استعدت كرامتي في وطني

سالم

اليوم، أنظر إلى الحياة بشكل  
مختلف ولا أستطيع الانتظار لبدء  
مشروعي الجديد

إلياس

في سند، كنت أبحث عن القليل من  
النور لرؤية نهاية النفق، أنا على  
وشك الانهيار وقلقة من انعكاسه

نوال

على ابنتي

لقد كنت أواجه دوامة نفسية  
واقتمادية ومالية منذ سجن زوجي،  
ولكن بفضل الدعم والمرافقة الذي  
وفرهما لي برنامج سند، أصبح لدي  
نوعية حياة أفضل تمكّني من  
التخطيط لمشاريع تهم حياة ابنتي

نسرين

مراد

إلياس

نوال

نسرين

# شكر

لم يكن عمل سند وهو برنامج المساعدة المباشرة لضحايا التعذيب وسوء المعاملة في تونس التابع للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، ممكناً من دون التعاون الجيد مع شركائنا في المجتمع المدني والمؤسسات العمومية. تتقدم المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالشكر الجزيل لجميع أصدقائها وشركائها الذين يسعون جاهدين لتحسين حياة الأشخاص الذين عانوا من الظلم والعنف، والذين يعملون من أجل تدعيم دولة القانون وضد الإفلات من العقاب.

تود المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أن تعرب عن شكرها لمانحيها وتحديد ادارة التنمية بالكنفيدرالية السويسرية والاتحاد الأوروبي ومكتب الولايات المتحدة للديمقراطية لحقوق الإنسان وشؤون العمل وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح لضحايا التعذيب.



ان مضمون هذا التقرير هو من مسؤولية المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ويلزمها هي فقط ولا يجوز تأويله، بأي حال من الأحوال، على أنه يعكس وجهة نظر المؤسسات التي تدعمها.

تشكر المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب فريقها للمساعدة المباشرة، وبالأخص نجلاء الطالبية، وصابرين قاطري، وسارة عطافي، ولبابة شلبي، وأمل الشريف ونجلاء سليم على مهنتهم في الاطاعة بالضحايا وكذلك فريق العمل القانوني سند الحق، وخاصة هيلين لوجي، وإيناس لملوم، وحفيظ حافي، وأسامة بوعجيلة، ووهيبة رابح على المتابعة الدقيقة للقضايا الاستراتيجية التي تكون دائماً مصحوبة بحملات مناصرة. تم اعداد هذا التقرير من طرف هيلين لوجي ونجلاء الطالبية ونجلاء سليم بناءً على ملاحظات الفريق ومعطيائهم. شكراً لكل من ساعد في إنهاء صياغة هذا التقرير بنصائحهم.

أخيراً، تود المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أن تعرب عن امتنانها للأستاذ مختار الطريقي لدعمه القيم والمتواصل.

ترخص المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالنسخ المجاني لمقتطفات من هذا التقرير بشرط ذكر الاعتماد وإرسال نسخة من المنشور الذي يحمل المقتطف إلى مقرها الرئيسي.

تصميم: وكالة LMDK Agency





# تقرير سند 2021 - 2020



العنف المؤسساتي  
إلى متى؟